لم يركب الا اذا بايعت الامام من الجيش سرايا ان كلا منها يشارك الاجزى والجيش و
يشارك في ذلك الثالث انه اشترط ان يكون الجيش قريبا بحيث تعد للنصرة وقد
بينا ان ذلك غير شرط عند الاكثرين [illegible]
[illegible] له ولم يستأجره وصبي وامرأة اوقن منهم اي اذا قسمت الضبعة اعطى الرجل سهما
واحدا لم ينقص منه ان زاد على كفايته ولا امر ان عليه ان ينقص ويفصل عليه
الفارس سهمين للفرس فيعطى ثلاثة اسهم سواء كان الفرس عربيا او مجينا وهو
البرذون او هجينا وهو الفرس ابن المجينة او مقرفا وهو عكسه لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم الخير معقود بنواصيها الخير الى يوم القيمة الاجر والمغنم
وسواء كان الفرس ملكا للفارس او عارية او اجارة او غصبا وهذا اذا لم يشهد
مالكه الوقعة اما اذا شهدها فهو تابع له لان من شهد ها اعطى للفرس وان لم
يقاتل عليه كما في الروضة ولا سهم للفرس الراضخ وهو الشديد الهزال والجحف
وكذا الكسير والهرم والصغير والضعيف وما عير الفرس من الفيل والبعير والبغل
والحمار فلسهم لراكبها ويرضخ لها لانها لا تصلح للكر والفر فرضخ للحمار دون البغل
والبغل دون الفيل ولا يبلغ به سهم الفرس ويرضخ للعبد والصبي والمرأة وكذا
المريض اذا خرج باذن الامام والا فلا ولا يبلغ بالراضخ سهم الراجل وان كان
فارسا ولكن يزاد في الرضخ على سهم الراجل وهذا الرضخ
للجيع باجتهاد الامام وقوله في الحاوي وللعبد والصبي والمرأة ان اذن
له الامام سهم ناقص بقدر الامام وراكب فرس ملكه او غيره الا الجحف ثلاثة
اسهم ولغيره واحد فيه امور احدها قوله ملكه وغيره راجع فيه المضروب
وكذا اذا لم يشهد مالكه الوقعة اما اذا شهد صاحبها الوقعة فالمغنم له كما سبق
بيانه الثاني قوله الا الجحف ليس كل عجف يمنع وانما يمنع الرازح من العلف
الثالث قوله ولغيره واحدا راد لغير الراجل وراكب الفيل والبغل وكره
ولم يسن انه مرضخ لهذه المركوب والاصح ان الرضخ مستحق لا مستحب وقوله
وشرط لخاطر احر امن حاصل المصالح وكذا ما حصل ان قدر جزاء وباجتهاد
شرط للامام اشارة هذا الى المعدل وهو زيادة شرطها الامام او نائبه لمن ارتكب
في نكاية العدو او في مصلحة المسلمين خطرا حيث تدعو الحاجة اليه سواء
كان المخاطر واحدا او جماعة فيفعل الامام باجتهاده على قدر خطر العمل ومحل
التعلق سهم المصالح فان شرطه من مالها المعد فلا بد من تقديره كسائر الاعواض

وان

وان كان الذي كحسان من الغنيمة قدر بالمزيد فيرفع ما يخص من سهم المصالح او
نصفه او خمسه على ما يراه الامام وقد اطلق في الحاوي كونه من مال المصالح المعد له
او الماخوذ ولم يبين ان الاول تقدر وان التقدير فيها يعلم بالمشاهدة او
كلاب عددا والا فلا اي اذا كانت في الضبعة كلاب ينتفع بها للصيد والزرع وهي
فاخذها بعضهم ولم يتارخ تركت له وان توزع فيها وكانت تعدد هم فتقسم
عددا والا لم تكن تعدد هم اخذها بعضهم بالقرعة والله اعلم وقوله باب
الزكوة على الفقير من [illegible] وزوج وكسب لا مروءة
تفقده [illegible] من يجد ولم يكفه فنفقة كل واحد منهما في ماله وولده ولا يمين اعلم
ان المراد من هذا الباب بيان مصارف الزكوة قال الله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين للاية وهم اصناف ثمانية الاول الفقراء فكل من لا يجد مسدا
من حاجته فهو فقير فمن كان يحتاج عشرة وله درهمان او ثلاثة فهو فقير لا
يسد من حاجته مسدا ولا يتبع موقعا وكذا لو ملك دارا سيكنها وثوبا يتجمل به
وعبدا يخدمه لا يزول به عنه اسم الفقر قال الرافعي ويمكن ان يقال
المال المستغرق بالدين كالمعدوم وفي فتاوى البغوي انه لا يعطى حتى يصرفه
في الدين ويعطى من ماله بعد ويوجل حتى يصل الى ماله ويحل دينه واذا كان
للفقير قريب يلزمه نفقته اولها زوج غني ملاحق لها في سهم الفقراء من الزكوة ولا
من الموقوف عليهم ولا الموصى لهم به وان تشترت المرأة لم تعط لانها قادرة على الرجوع
الا اذا كان تشوزها بالسفر فانها تعطى ما يوصلها بعد بدل الطاعة ومن
قدر على الكفاية بالكسب وكان لا يرد كه به لم يعط الا اذا كان يشتغل عن
التفقه في العلوم الشرعية فانه يعطى ليتفرغ لذلك لانه من الفروض وان
شغله عن التنفل بالصلوة والصيام لم يعط بل يكتسب والاكتساب افضل من التخلي
للعبادة اشكالا على السؤال ولا يرفع عنه اسم الفقر قدرته على الاكتساب لا يلحق
بمنصبه الثاني المساكين وهو من يجد ما يسد من حاجته مسدا ولكنه لا يكفيه
فمن يحتاج الى عشرة ويجد تسعة او ثمانية فهو مسكين ولا فرق بين ان يملك نصابا
او اقل او اكثر والمسكين عندنا احسن حالا من الفقير بدليل قوله تعالى اما
السفينة فكانت لمساكين وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم احيني مسكينا واستني
مسكينا مع انه كان يتعوذ من الفقر وليس المراد بالحاجة الطعام فقط بل
يلتحق به اللبس والمسكن وسائر ما لا بد منه من غير تقتير ولا اسراف ثم يعطى كل
من الفقير والمسكين ما يغنيه في عمره الغالب عن السؤال ويختلف ذلك باختلاف

Copyrighting © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)